«دبي الوطني»: فبراير قد يصبح شهر التقلبات في الأسواق

شهدت أسواق الأسهم تراجعاً حاداً نهاية الأسبوع الماضي في أعقاب تسجيل موجة بيع قويّة في عملات الأسواق الناشئة وتسجيل بيانات ضعيفة في قطاع التصنيع الصيني، مما أعطى إشارة على انحسار في نمو الاقتصاد العالمي.

وارتفع مؤشر «فيكس» للتقلبات «VIX» بنحو 18.14 نقطة، كما سجلت الليرة التركيّة هبوطاً أمام الدولار الأمريكي إلى مستوى 2.34 مقارنة مع مستوى 2.15 المسجل بنهاية عام 2013، فيما تراجع دعم البنك المركزي الأرجنتيني للبيزو ليبلغ 8.15 مقابل الدولار الأمريكي قياساً مع مستوى 6.5 المسجل نهاية العام الماضي.

وتمثل الجانب الأبرز لتجنب المخاطر في أسعار صرف العملات الأجنبية للأسواق الناشئة في موجة البيع التي سجلتها البلدان المصدرة للسلع التي تعتمد على الطلب الصيني؛ كما سجلت عملات الراند الجنوب إفريقي، والريال البرازيلي، والبيزو التشيلي، والروبل الروسي، والروبية الهندية خسائر كبيرة أيضا.

وقد تمتد نوبة التقلبات خلال الأسبوع، حيث تترقب الأسواق قرار «لجنة السوق المفتوحة» للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يومي 28 – 29 يناير، والذي يتعلق باحتمال خفض برنامج التيسير الكمي بواقع 10 مليارات دولار.

من جهة ثانية، أسهم التوجه نحو الملاذات الاستثمارية الآمنة في نمو سندات الخزانة الأمريكية بمعدل 2.715 في المئة مقابل 2.85 في المئة على أساس 10 سنوات. وحمل تقرير البطالة في المملكة المتحدة نتائج قويّة يوم الأربعاء الماضي، حيث تراجع معدل البطالة من 7.4 في المئة إلى 7.1 في المئة ، وسجلت السندات البريطانية لأجل 10 أعوام مستويات قوية بنسبة 2.77 في المئة ، في حين تراجعت السندات السيادية البرتغاليّة لأجل 10 أعوام إلى أقل من 5 في المئة للمرة الأولى منذ شهر أغسطس 2010، واقتربت من مستوى 5.233 في المئة الأسبوع الماضي. كما بلغت عائدات أسواق السندات العالميّة ذات التصنيف الاستثماري نحو 74 مليار دولار أمريكي.

وفي مؤشر على تراجع الاهتمام بفئات أصول الدخل الثابت، استقال محمد العريان من منصبه كمسؤول تنفيذي أول ومسؤول مشارك للاستثمار في شركة «بيمكو» العالمية لإدارة الأصول. وسيغادر العريان منصبه منتصف شهر مارس المقبل ضمن إطار خطة لإصلاح قيادة الشركة، ولكنه سيواصل تقديم المشورة لمجموعة التامين الألمانية «آليانز»، الشركة الام لـ «بيمكو».

وبناءً على ذلك، لا نتوقع أي تأثير سلبي خطير على أموال شركة «بيمكو» الموصى بها من قبل «بنك الإمارات دبي الوطني».

وفي أسواق الائتمان المحلية التي تفوقت حتى اليوم لعدم إصدار سندات جديدة، كانت «مشاريع الكويت» «كيبكو» أول شركة خليجية تبرز على ساحة إصدار سندات جديدة. ويترقب المستثمرون إمدادات جديدة من الشركات التابعة لحكومة دبي. وقد صرّح سعيد محمد الطاير، الرئيس التنفيذي لـ «هيئة كهرباء ومياه دبي» أن الهيئة لن تصدر سندات خلال عام 2014، وأن مشتري سندات الهيئة جددوا اهتمامهم بعد سماع هذه الأنباء.

سوق دبي المالي

ويشير تقرير «آفاق القطاع المصرفي في دولة الإمارات لعام 2014»، الصادر عن وكالة «ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني» الأمريكية، إلى أن قطاع البنوك الإماراتي مُقبل على آفاق مشرقة لهذا العام نتيجة تعافي سوق العقارات وتصاعد النمو الائتماني.

وتوقع التقرير انحساراً تدريجياً لخسائر الائتمان في القطاع العقاري في وقت سيوفر فيه اقتصاد دبي سريع النمو دعماً لتعزيز نمو القطاع المصرفي.

وأعلن «بنك الإمارات دبي الوطني» عن تسجيل أرباح بواقع 3.3 مليارات درهم إماراتي عام 2013 بزيادة قدرها 27 في المئة عن عام 2012، وسيتم توزيع أرباح نقدية بنسبة 25 في المئة لكل حصة.

من ناحية أخرى، تتوقع «وكالة الطاقة الدولية» تسجيل زيادة بنسبة 1.4 في المئة في الطلب العالمي على النفط بسبب موجات النمو في الاقتصادات المتقدمة، ولكن لا يمكن استبعاد خيبات أمل محتملة لمستقبل الطلب على النفط في الصين التي تشهد نمواً في استهلاك هذه السلعة خلال عام 2013، وهو ما تسبب بتراجع توقعات الوكالة في هذا الإطار. وثمة عامل سلبي آخر قد يؤثر على أسعار النفط، وهو إعلان إيران عن إجراء خفض طوعي لبرنامج تخصيب اليورانيوم في اثنين من منشآتها الرئيسيّة.

وكانت قوة الدولار مقابل عملات الأسواق الناشئة وضعف الأسهم عوامل ساعدت الذهب على تخطي المقاومة المهمة عند مستوى 1.255 دولار أمريكي لتشهد هذه السلعة ارتفاعاً للأسبوع الخامس على التوالي. وعلى المدى القصير، سيتمحور اهتمام السوق حول خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي لبرنامج التيسير الكمّي، وموجة التباطؤ المتوقعة للحركة الشرائيّة في الصين، وذلك على خلفيّة العوامل الموسمية وبيانات التصنيع السلبيّة.

«اتصالات» تعزّز دور المرأة في مجتمعات إفريقيا الريفية

جانب من حملة «اتصالات»

أطلقت مجموعة اتصالات اليوم مبادرة لخلق الوظائف والفوائد المالية للمرأة في مجتمعات افريقيا الريفية، وذلك من خلال شركة اتلانتيك تليكوم المعروفة باسم « موف » في كل من بنين وتوغو.

وقال عيسى الحدّاد، الرئيس التنفيذي لمجموعة اتصالات أفريقيا: «من شأن هذه المبادرة أن تعمّم فوائد تقنية الهواتف المتحرّكة وترفع مستوى المعيشة وتعزّز النشاط التجاري في الوقت نفسه. فمن خلال إطلاق منتجات وخدمات مبتكرة وتوفيرها بأسلوب متميّز، تعمل اتصالات على تقوية النسيج الاجتماعي وتعزيز ازدهار المجتمعات التي توجد فيها.» وتشمل المبادرة الجديدة التي تحمل اسم «وينا» تدريب النساء في الأرياف وتقديم قروض مصغرة لهنّ كي يبدأن عملهنّ في توزيع خدمات الاتصالات داخل مجتمعاتهنّ. ويستفيد العملاء الذين يشتركون في الخدمة من أسعار خاصة ومكافئات نقدية تسدّد مباشرةً إلى حسابات التوفير على هواتفهم المحمولة المتحركة استخدامها لشراء سلع معيّنة مثل اللوازم المدرسية ومنتجات الرعاية الصحية.

ويحصل ممثلو «وينا» المتفوّقات أيضاً على أموال افتراضية توضع في حسابات توفير خاصة بمجتمعاتهنّ ويمكن استخدامها في مشاريع خاصة لخدمة المجتمع تنفذ تحت اشرافهن وبالتعاون مع اتصالات.

تجدر الإشارة إلى أن اتصالات قامت بتطوير مبادرة «وينا» بعد فوزها بمنحة من «صندوق الخدمات المبتكرة للمرأة في مجال الاتصالات الهاتفية المتحركة»، التابع الاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة «GSMA» - إحدى المؤسسات الدولية المعنيّة بصناعة الاتصالات. وبعد فوز اتصالات بالمنحة، جرى البحث عن مشاريع اخرى للهواتف المتحرّكة تستهدف المرأة في المنطقة، وتحليل لمدى استهلاك السيدات لخدمات الهاتف المتحرك وأنماط تغذية حساباتهنّ الهاتفية. وتم بعد ذلك تصميم مبادرة «وينا» عبر دمج خدمات القيمة المضافة والأسعار المحددة بما يتوافق في أفضل صورة ممكنة مع احتياجات المرأة في المناطق الريفية.

وأضاف الحدّاد: «عبر تركيزنا على المرأة في المجتمعات الريفيّة، نساهم في تمكين شريحة من المجتمع يمكنها أن تقدم دوراً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمبادرة تقدّم التدريب اللازم وتشجّع على ممارسات جديدة ومبتكرة لتضع المرأة في موقع يتيح لها دوراً مركزياً في خدمة مجتمعها.»

ستصبح مبادرة «وينا» نقطة انطلاق لتوجّهات «اتصالات موف» الهادفة إلى تنفيذ مبادرات خاصّة بالمرأة في مجال المسؤولية الاجتماعية والمؤسسية وتعنى بالسيّدات الأكثر نشاطاً في تطوير المجتمع والاستثمار في المشاريع الأكثر فائدة له.

يذكر أن مجموعة اتصالات تقوم حالياً بخدمة 144 مليون مستهلك في 15 دولة في أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

سجل 2.34 مليون طن شحن

66.4 مليون مسافر عبر مطار دبي في 2013 بنمو 15.2 في المئة

ارتفع عدد المسافرين عبر مطار دبي خلال عام 2013 بنحو 15.2 في المئة ليصل إلى 66.4 مليون مسافر، ما ساعد المطار في الحفاظ على موقعه كثاني أكبر مركز جوي في العالم من حيث حركة المسافرين الدوليين.

وأظهرت إحصاءات مؤسسة مطارات دبي الصادرة أمس أن عدد المسافرين بالمطار هو الأعلى على الإطلاق، بينما سجل شهر ديسمبر 2013 مستوى تاريخيا في عدد المسافرين خلال شهر، تجاوز 6 ملايين راكب.

وسجلت حركة الشحن الجوي عبر مطار دبي معدلات قياسية جديدة خلال عام 2013 مسجلة نموا بـ6.8 في المئة لتتجاوز 2.43 مليون طن مقارنة مع 2.27 مليون طن عام 2012.

وبينت الإحصاءات أن عدد المسافرين في شهر ديسمبر 2013 ارتفع إلى 6.05 ملايين مسافر، مقابل 5.3 ملايين مسافر في ديسمبر 2012، بنمو 13.6 في المئة ، وبلغ إجمالي حجم الشحن الجوي خلال شهر ديسمبر 2013 نحو 218.1 الف طن، مقابل 201.9 الف طن في الشهر ذاته عام 2012، بزيادة 8 في المئة .

وارتفع إجمالي حركة الطائرات عام 2013 بنسبة 7.5 في المئة عن العام السابق، ليصل إلى نحو 370 الف حركة مقارنة مع 344.2 الف حركة في العام الأسبق. وبلغ إجمالي حركة الطائرات في ديسمبر أكثر من 32.8 الف حركة بالمقارنة مع 30.9 الف حركة خلال نفس الشهر من عام 2012، بزيادة 6.1 في المئة .

وقال جمال الحاي، النائب التنفيذي الأول للرئيس للشؤون الدولية والإتصال في مطارات دبي «شكل 2013 عاما تاريخيا لقطاع الطيران المدني بدبي، فقد شملت أبرز الإنجازات خلاله الافتتاح الناجح لمبنى الكونكورس «إيه»، وإطلاق خدمات الركاب في مطار آل مكتوم الدولي في دبي وورلد سنترال، ومعرض الطيران الذي شهد صفقات قياسية غير مسبوقة، إذ تجاوزت قيمة طلبيات الطائرات خلاله أكثر من 200 مليار دولار. وأضاف: «نتوقع أن يكون 2014 عاما حافلا بالتطورات المتسارعة، مع تواصل نمو حركة المسافرين والطائرات وزيادة الشحنات الجوية، مع تنامي شبكة الرحلات والوجهات، بالتزامن مع برامج التوسع والتطوير الطموحة الجارية في منشآت ومدرجات المطار».

وحافظت الهند على مكانتها في صدارة أكبر الوجهات في حركة المسافرين عبر مطار دبي الدولي، مع تسجيل أكثر من 8.4 مليون مسافر، بزيادة 14.3 في المئة عن عام 2012 الذي بلغت خلاله 7.3 ملايين مسافر. وجاءت المملكة المتحدة في المركز الثاني مع تسجيل 5.1 ملايين مسافر بزيادة 24.1 في المئة مقارنة مع العام الأسبق، ثم السعودية بنحو 4.8 ملايين مسافر بما يزيد 34.2 في المئة عن عام 2012.

وحافظت الدوحة على مركز الصدارة بين أبرز المدن في حركة المسافرين عبر مطار دبي الدولي مسجلة 2.51 مليون مسافر بزيادة 12.9 في المئة عن العام الأسبق، تلتها لندن بحوالي 2.5 مليون مسافر بنمو 24.1 في المئة عن عام 2012.

«دبي مول» يحتل صدارة مراكز التسوق العالمية باستقباله 75 مليون زائر في 2013

عدد الزوار ازداد بواقع 15 في المئة وارتفاع واضح بمعدلات مبيعات التجزئة

مدينة دبي

احتل «دبي مول»، أكبر وجهات التسوق والترفيه في العالم والذي طورته شركة «إعمار العقارية»، صدارة مراكز التسوق الأكثر استقطاباً للزوار في العالم للعام الثالث على التوالي مع استقباله أكثر من 75 مليون زائر خلال عام 2013.

وبعد الإقبال الجماهيري الكبير الذي حققه عامي 2011 و2012 باستقباله 54 و65 مليون زائر على التوالي، سجل «دبي مول» نمواً بمقدار 15 في المئة في عدد الزوار لعام 2013 مع تحقيق معدل شهري بنسبة 6.25 ملايين شهرياً.

من جهة أخرى، حققت المنافذ التجارية البالغ عددها 1200 متجر في «دبي مول» نمواً بمقدار 26 في المئة في مبيعات عام 2013 مقارنة بالعام السابق. وتشكل هذه المبيعات ما يزيد على 50 في المئة من إجمالي مبيعات السلع الفاخرة في دبي حسب تقرير شركة «بين آند كومباني»، لاسيما في «منطقة الأزياء» التي تحتضن أضخم تشكيلة من العلامات التجارية المتخصصة بالموضة تحت سقف واحد على مستوى العالم.

وتجاوزت أعداد زوار «دبي مول» مثيلاتها في المراكز التجارية الرائدة في العالم مثل «مول أوف أمريكا» في الولايات المتحدة الأمريكية و«بولرينج برمنجهام» في المملكة المتحدة «الذي استقبل كل منهما 40 مليون زائر»، و«مول «إنتو ترافورد سنتر» في المملكة المتحدة «30 مليون»، ومركز «بارت ديو ليون» التجاري في فرنسا «29.4 مليون»، و«ويست إدمونتون مول» في كندا «28 مليون».

وشكل السياح ما يزيد على 40 في المئة من عدد زوار «دبي مول»، مما يعبر عن مكانته المميزة كوجهة سياحية مفضلة في المدينة. وتأتي غالبية الزوار الأجانب من السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى الصين والهند وروسيا وأوروبا.

وفي العام الماضي، عزز «دبي مول» مكانته كواحد من أشهر وجهات الأزياء الراقية في العالم من خلال استضافته «تجربة الموضة من فوغ في دبي» التي تعتبر أضخم فعالية للأزياء من نوعها في الشرق الأوسط بالشراكة مع «فوغ إيطاليا». كما يقود «دبي مول» حالياً الجهود العالمية لاستكشاف المواهب الجديدة في مجال الأزياء ورعاية مصممي الأزياء الناشئين ودعمهم.

وبهذه المناسبة، قال عبدالله بن لاحج، الرئيس التنفيذي للمجموعة في «إعمار العقارية»: «يعتبر الرقم القياسي في عدد الزوار الوافدين إلى «دبي مول» في عام 2013 دليلاً راسخاً على المكانة الاستثنائية التي تتمتع بها دبي كوجهة تجارية وترفيهية أولى في العالم. كما يساهم 'دبي مول' بدور إيجابي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في الدولة، عبر توفيره لما يزيد على 25 الف فرصة عمل، وحفزه للنمو في قطاعات التجزئة والترفيه والضيافة في المدينة، وهي القطاعات الرئيسية المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي لمدينة دبي».

وأضاف بن لاحج: «مع مساهمته الكبيرة في إيرادات شركة 'إعمار' وبالتالي تحقيق قيمة إضافية لجميع المعنيين، يبرهن النجاح المتواصل لـ 'دبي مول' يوماً بعد يوم على الرؤية السديدة والتوجيهات الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، نحو ترسيخ مكانة دبي كمدينة عالمية بكل المقاييس».

وبدوره، قال ناصر رفيع، الرئيس التنفيذي لـ «مجموعة إعمار لمراكز التسوق»: «علاوة على الشهرة الواسعة التي يتمتع بها 'دبي مول'، يعتبر هذا النمو الكبير في أعداد الزوار وحجم مبيعات التجزئة مؤشراً على مكانة دبي كواحدة من الوجهات السياحية المفضلة للتسوق وأسلوب الحياة الراقية في العالم. وبعد نجاحنا بجعل دبي عاصمة عالمية للأزياء، نسعى الآن لتعزيز خيارات الموضة وأساليب الحياة المتاحة في 'دبي مول' من خلال توسعة 'جادة الموضة' بمقدار مليون قدم مربعة إضافية، ما سيتيح احتضان 150 علامة تجارية جديدة».

موجودات المصرف ارتفعت 10.5 في المئة بنهاية أكتوبر 2013

«المركزي - الإمارات»: السيولة المحلية الخاصة تنمو 20 في المئة خلال 11 شهراً

ارتفعت السيولة المحلية الخاصة «عرض النقد ن2» الذي يشمل النقد المتداول والنقد لدى البنوك والودائع الخاصة تحت الطلب ولأجل والتأمينات التجارية وحسابات التوفير، بنسبة 20.2 في المئة ، إلى 1.036 تريليون درهم بنهاية نوفمبر الماضي، بحسب بيانات صادرة عن المصرف المركزي أمس.

وسجلت ودائع العملاء لدى البنوك ارتفاعاً بنسبة 9.1 في المئة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2013، فيما ارتفعت القروض المصرفية والسلف بنسبة 6.8 في المئة .

إلى ذلك، ارتفعت موجودات المصرف المركزي بنسبة 10.5 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من 2013، لتصل إلى 289.6 مليار درهم بنهاية أكتوبر الماضي، مقارنة بـ262.1 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2012.

وجاء الارتفاع في إجمالي الموجودات خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي بدعم من الزيادة في رصيد الأوراق المالية المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق بقيمة 19 مليار درهم، ورصيد الودائع بزيادة 31 مليار درهم خلال الفترة، وذلك على الرغم من تراجع الأرصدة النقدية بنحو 16 مليار درهم.

ومع ذلك تظهر البيانات الصادرة عن «المركزي» أن القيمة الإجمالية لموجودات المصرف في أكتوبر الماضي تراجعت بنحو 16 مليار درهم، تعادل انخفاضاً بنسبة 5.2 في المئة عن أعلى مستوياتها التاريخية المسجلة بنهاية سبتمبر 2013 عند 305.6 مليارات درهم.

وجاء التراجع خلال شهر أكتوبر الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه بسبب انخفاض رصيد ودائع المصرف بقيمة 27 مليار درهم، لتصل إلى 74.1 مليار درهم، وتراجع رصيد النقد بنحو 5.5 مليارات درهم، إلا أن جزءاً من الانخفاض في هذين البندين، تحول إلى ارتفاع في رصيد الأوراق المالية المحتفظ بها لدى المصرف، والتي زاد رصيدها بقيمة 19.5 مليار درهم إلى 204.3 مليار درهم بنهاية أكتوبر.

وتشير البيانات إلى استمرار ارتفاع السيولة المتوافرة للقطاع المصرفي بالدولة، إذ زاد رصيد شهادات الإيداع بنسبة 4.4 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013، ليصل إلى 99.6 مليار درهم بنهاية أكتوبر الماضي.

وتعتبر شهادات الإيداع إحدى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي يوفرها المصرف المركزي للبنوك العاملة بالسوق المحلية بهدف مساعدتها على إدارة السيولة المتوافرة لديها أو لسحب جزء من السيولة النقدية من السوق إذا رأى أن حجم السيولة تجاوز الحدود التي يحتاجها الاقتصاد المحلي، وتعتبر أسعار الفائدة، التي يعرضها المصرف المركزي على شهادات الإيداع، مؤشراً على الهدف الاقتصادي الذي يسعى لتحقيقه.

إلى ذلك، أظهرت بيانات «المركزي» أن قاعدة النقد المكونة من «النقد المتداول والاحتياطيات الإلزامية ورصيد الحسابات الجارية للبنوك لدى المصرف المركزي ورصيد شهادات الإيداع» قد نمت بنسبة 9.7 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من 2013، ليرتفع رصيدها إلى 245.4 مليار درهم بنهاية أكتوبر الماضي.

وجاء ذلك نتيجة نمو النقد المتداول في السوق المحلية بنسبة 9.4 في المئة خلال الفترة، ليرتفع إلى 49.9 مليار درهم، ونمو رصيد الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 17.8 في المئة ، ليصل رصيدها إلى 82.9 مليار درهم بنهاية الفترة.

البنك المركزي الإماراتي